

أثر العمالة الأجنبية في العراق على ارتفاع مستويات البطالة

The impact of foreign labor in Iraq on rising unemployment levels

م.م أبرار جواد كاظم / جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

Abrar Jawad Kadhim / University of Baghdad - College of Political Science

م.م رند لؤي عبدالهادي / جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

Rand Luay Abdul Hadi / University of Baghdad - College of Political Science

Ajk.altimimi@gmail.com

rand.luaay@yahoo.com

الملخص

ساهم توافد العمالة الأجنبية في تفاقم مشكلة البطالة في العراق الذي يستقبل المئات منهم سنوياً، في ظل تخرج آلاف الطلاب من الجامعات العراقية وانطلاقهم إلى سوق العمل بالتزامن مع عدم تنشيط دور القطاع الخاص بسبب التجاذبات السياسية والأوضاع الاقتصادية والأمنية التي أثرت بشكل كبير في تفعيله وجذب المستثمرين، وعلى رغم ذلك استمر توافد العمالة الأجنبية التي وجدت في العراق عبارة عن فرص ثمينة لا سيما في قطاع الخدمات، مما شكل عبئاً أمنياً واقتصادياً من خلال زيادة نسبة التحويلات المالية إلى بلدانهم وكذلك زيادة الضغط على السلع والخدمات، بحسب خبراء اقتصاديين.

الكلمات المفتاحية: (العمالة الأجنبية، البطالة، المنافسة في سوق العمل)

Abstract

The influx of foreign workers has contributed to the exacerbation of the unemployment problem in Iraq, which receives hundreds of them annually, in light of the graduation of thousands of students from Iraqi universities and their departure to the labor market, in conjunction with the lack of activation of the role of the private sector due to political tensions and economic and security conditions that have greatly affected its activation and attraction of investors. Despite this, the influx of foreign workers continued, who found in Iraq valuable opportunities, especially in the services sector, which constituted a security and economic burden by increasing the percentage of financial transfers to their countries.

Key Words: (foreign labor, Unemployment, Competition in the job market).

المقدمة

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ظاهرة تدفق العمالة الأجنبية من مختلف الجنسيات العربية و الآسيوية، و غالبيتها وفدت اليه بشكل غير قانوني، و توظف غالبية الدوائر و المؤسسات و الشركات الأهلية العشرات من الأجانب في وقت يعيش فيه العراق أزمة بطالة فتكت بشبابه و جعلتهم عرضة للابتزاز و الهجرة الى أوربا، وكانت وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية قد سجلت خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وجود أكثر من ١٠٠ ألف عامل اجنبي دخلوا ساحة العمل العراقية بشكل قانوني ، مقابل ١٣ ألف عامل عراقي ، ازاء ذلك ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العراق بنسبة تزيد عن الـ ٤٠٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة ، الامر الذي اثار سخطاً كبيراً لدى العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الدنيا و حتى خريجي الجامعات و المعاهد، حيث اتاحت الظروف الغير مستقرة في العراق المجال أمام الشركات و المكاتب لأدخال العمال الأجانب بشكل غير قانوني، ما يراه البعض من المتخصصين يشكل خطراً يهدد الاوضاع الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية ، الامر الذي جعل العديد من الشباب العراقي الخريج و ما دون ذلك يواجه خطر البطالة الامر الذي وصل الى مستوى جعل حتى عمال البناء بلا عمل على اثر منافسة العمالة الاجنبية لهم.

و من هنا تبرز أهمية البحث من خلال كونه يسلط الضوء على واحدة من اهم الظواهر التي بدأت تتزايد بشكل مطرد في السنوات الاخيرة ما ادى الى تقليل فرص التوظيف لدى العراقيين خصوصاً في ظل استمرار تفضيل اصحاب العمل توظيف الأجانب بسبب مستوى الكفاءة مقارنة بالعمال العراقي و الانخفاض في التكلفة التوظيفية، الامر الذي يؤدي الى التأثير سلباً على الاقتصاد المحلي من حيث مسألة تحويل الاموال خارج البلاد ما يؤثر على القوة الشرائية داخل العراق و يضعف الاقتصاد العراقي.

اما الاشكالية البحثية فتتمثل بالتساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالعمالة الاجنبية؟
- ما هو تأثير وجود العمالة الاجنبية على معدلات البطالة في العراق؟

- ما هي الحلول التي يمكن ان تعمل على تقليل البطالة في العراق؟

وبالنسبة لفرضية البحث فتنتطق من خلال:

إن حالة الزيادة في العمالة الاجنبية في العراق ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في ارتفاع مستوى البطالة و بشكل كبير، من خلال ما احدثته العمالة الاجنبية في تقليل فرص عمل السكان المحليين مع الاستمرار في تزايد مستوى العرض المحلي على العمالة لما تقدمه من انخفاض مستوى الاجور و ما تقدمه العمالة الاجنبية من كفاءات كبيرة مقارنة بالعامل العراقي ، الامر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي و زيادة البطالة ما يقابلها من زيادة في الفقر على مستوى العراق.

في حين تنطلق الدراسة من خلال المحاور الاتية:

المبحث الأول: الاطار النظري لمفهوم البطالة و العمالة

المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها

أولاً: تعريف البطالة

ثانياً: انواع البطالة

المطلب الثاني: مفهوم العمالة و اسباب انتشارها في العراق

أولاً: تعريف العمالة الأجنبية

ثانياً: أسباب انتشار العمالة الاجنبية في العراق

المبحث الثاني: العمالة الأجنبية و تأثيرها على سوق العمل العراقي

المطلب الأول: حجم العمالة الأجنبية في العراق

أولاً: اعداد و توزيع العمالة الأجنبية

ثانياً: اسباب تفضيل العمالة الأجنبية

المطلب الثاني: أثر العمالة الأجنبية على العمالة المحلية

أولاً: الاثار الايجابية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية

ثانياً: الاثار السلبية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية

المبحث الثالث: استراتيجيات معالجة البطالة و تقليل تأثير العمالة الأجنبية

المطلب الأول: استراتيجية تقليل اثر البطالة

المطلب الثاني: استراتيجية تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية

المبحث الأول : الاطار النظري لمفهوم البطالة و العمالة

تعد العمالة الأجنبية ظاهرة متزايدة في العراق في السنوات الأخيرة، وقد أثارت هذه الظاهرة الكثير من النقاشات بشأن تأثيرها الاقتصادي و الاجتماعي على البلاد، و من بين القضايا الرئيسة المرتبطة بالعمالة الأجنبية في العراق هو أثرها على ارتفاع مستويات البطالة فيه. أذ أصبحت العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق محطاً للاهتمام المحلي، لما لها من تأثير اجتماعي و اقتصادي و مالي، يضاف الى ذلك التأثير حقيقة لا تخفى على الجميع و هي ما يمر به العراق من أزمة بطالة حقيقة اثرت على سوق العمل المحلي والذي يعود احد اهم اسبابه الى تلك العمالة سواء كانت رسمية ام غير رسمية، اذ أن تواجد هذا الكم الهائل من العمالة الأجنبية في داخل العراق يضعه امام تحدي محلي مهم وله تداعيات اجتماعية و مالية و اقتصادية^١، لاسيما بعد تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في البلاد، والذي شهد تغيير نظام الحكم و تحوله من الاقتصاد ذو التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر)، الذي سهل من عملية استقدام العمالة الأجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي الذي يعد جزءاً من المنظومة الدولية و تماشياً مع توجهات العولمة و منظمة التجارة العالمية الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون اية عراقيل^٢، ومن اجل الالمام بهذه الظاهرة و وضعها داخل العراق سيتم تناولها من خلال المحاور الاتية.

المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها

أولاً: تعريف البطالة و انواعها (الهيكليّة، الموسمية، الاحتكاكية، المقنعة)

ثانياً: مؤشرات البطالة في العراق

المطلب الثاني: مفهوم العمالة و دورها في الاقتصاد

أولاً: تعريف العمالة

^١ - كتاب الميزان، العمالة الأجنبية و دورها في اخراج الدولار من العراق، تاريخ النشر ٢٣/٨/٢٠٢٤.

^٢ - علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الآثار و التحديات و الاجراءات الوقائية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية .

ثانياً: العلاقة بين العمالة و سوق العمل

ثالثاً: أهمية العمالة المحلية في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم البطالة و أنواعها

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع لآخر باختلاف طبيعة ذلك المجتمع ومفاهيمه وتقاليدته ونوعية العمل الذي يمتنعه ، ففي حين لا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التقليدية والتي تمتن الزراعة . إلا أن ازدهار الصناعة وما وفرت من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة، جعلت من كل الدول المتقدمة و النامية تعاني منها ما جعل من هذه المشكلة تأخذ مكانة بارزة لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين و الاجتماعيين و القادة السياسيين وكذلك الاكاديميين في مختلف التخصصات نظراً لما تعكسه هذه المشكلة من اثار سلبية على ابعاد و جوانب متعددة^١ ، و لفهم البطالة بشكل اكبر سيتم الاطلاع عليها من خلال الاتي:

اولاً: مفهوم البطالة

لقد تعددت تعريفات البطالة من قبل المتخصصين في مختلف المجالات المهمة بتلك القضية، فمنهم من أرجعها إلى عدم قدرة الفرد على إيجاد عمل له، وآخر إلى عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص ذلك الفيض المتدفق من القوى العاملة سنوياً وآخر اقتصرها على أولئك الباحثين عن فرصة عمل لرغبتهم فيه، كما و يقصد بالافراد المتعطلين هم الذين يقدرّون على العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه ولكنهم لا يجدوه و يعد الفرد عاطلاً حتى لو كان قد تعاقد على العمل و حدد لتسلمه تاريخاً لاحق.

كما و عرفت على انها العدد الاجمالي للافراد في المجتمع القادرين على القيام بالاعمال لكن لم يتمكنوا من الحصول على عمل لهم، و عرفت ايضاً بانها مصطلح يطلق على فئة من السكان في المجتمع الذين لم يحصلوا على اي عمل او وظيفة ضمن مجال اختصاصهم او مهاراتهم او خبرتهم، مما ادى الى جلوسهم في المنزل وعدم تحقيقهم اي قيمة من قيم الدخل المالي^٢.

^١ - مي حمودي عبدالله الشمري، واقع و أسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و سبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣، ص ١٣٦.

^٢ - مشكلة البطالة، ٢٠٢٠، متوفر من خلال الرابط ادناه:

اما في التعريف القياسي الشامل الذي اقرته منظمة العمل الدولية مشيرة الى البطالة على انها "الافراد المتعطلين غير العاملين و القادرين على العمل و الباحثين عنه لكنهم لا يجدوه"^١.

انطلاقاً مما تقدم، فإن العاطلين عن العمل هم ثلاثة شرائح هي^٢:

- من لم يقوموا بعمل مأجور ولو بساعة واحدة خلال أسبوع.
- من عملوا سابقاً وهم يبحثون جدياً عن فرص عمل جديدة.
- فئة الشباب البالغين سن العمل و الباحثين عنه.

ثانياً: انواع البطالة

تمثل البطالة حالة كل مواطن في سن العمل و يرغب فيه لكن لا يجده، ومن خلال ما تقدم من معرفة معنى البطالة ، وما لها من تأثير على افراد المجتمع من خلال ما تحدثه من انخفاض في مستوى الدخل و زيادة الضغوط الاقتصادية و تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي، لابد من الوقوف على انواعها والتي تتمثل^٣ ب:

- ١- الهيكلية، وهي الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة انتاجية معينة الى اخرى، كالتحول من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي و احلال الالة محل العنصر البشري مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما انها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين الشباب الى سوق العمال باعداد كبيرة.
- ٢- الموسمية، هي بطالة تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج وما إلى ذلك. فمثال تزداد نسبة البطالة في البلدان السياحية خلال فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف. وتزداد البطالة بين الفالحين في القطاع الزراعي بعد زراعة المحصول إلى وقت حصاده.

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_06_02!12_58_41_PM.pdf

^١ - رواية محسوب النبي، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية: دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٩١.

^٢ - عدنان عبدالأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣: واقعها اسبابها و اثارها و الخيارات السياسية، مركز البيان للدراسات و التخطيط، ٢٠١٤.

^٣ - وليد ناجي الحياي، دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادارة و الاقتصاد، ص١٢.

٣- **الاحتكاكية**، هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، أو قد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما يقرر ترك العمل للبحث عن فرصة عمل أفضل، إذ أن هذه الفترة الزمنية التي يقضيها العامل في التنقل بين الوظائف دون عمل تسمى بطالة مؤقتة أو جزئية.

٤- **المقنعة**، وهي التي تنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العاملين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود فائض لا ينتج شيئاً تقريباً.

المطلب الثاني : مفهوم العمالة و أسباب انتشارها في العراق
اولاً: مفهوم العمالة الأجنبية

يشهد العراق تزايداً ملحوظاً في اعداد العمالة الاجنبية الوافده وقد بات العراق من البلدان الجاذبه لهم وبالمقابل يشهد البلد وخاصه بين فئة الشباب الذين يمثلون مانسبته ٦٠-٦٥% من اعداد السكان فيه ويعتبر من البلدان النشطة اقتصاديا ومن البلدان التي تتمتع بان الغالبية العظمى من سكانه هم من الشباب من البطالة والفقر في المستوى المعيشي، ويعاني مانسبته ١٧% منهم من البطالة ولاسيما من فئة الخريجين الذين باتت اعدادهم تتزايد مع اعداد الخريجين من اصحاب الشهادات العليا والذين لا تتوفر لديهم فرص العمل المطلوبة^١.

ومن أجل فهم موضوع العمالة الأجنبية و اثرها على العراق لابد من ان نوضح اولاً المصطلح، حيث يشير مصطلح العمالة الاجنبية الى القادمين من بلدان اخرى و يستقرون في بلداً ما، كما و يشتمل المصطلح على الافراد الذين يدخلون العراق ذكورا كانوا أو إناثا بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقاءهم فيه مشروعاً أو غير مشروع وفقاً لقانون الإقامة او هم الاشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت ادارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظرة مقابل اجر^٢، وعليه يتجلى مفهوم العمالة الأجنبية على شكل توظيف العمالة القادمة من خارج البلاد، سواء كانت بشكل رسمي ام غير رسمي ، مؤقتة او دائمة في داخل البلد المستقدم لها^٣.

^١ - محمود حسن والي، العمالة الأجنبية و مهدداتها الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٨/١٨.

^٢ - علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الآثار و التحديات و اجراءات الوقائية، مصدر سابق.

^٣ - رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب و الانعكاسات، مجلة الريادة للمال و الاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، المجلد الخامس، العدد ٣، ٢٠٢٤، ص ١٠١.

ومن هنا يقصد بمفهوم العمالة الأجنبية (أو العمالة الوافدة) "هو الشخص الذي هاجر او يهاجر من بلد لآخر بغية شغل وظيفة ما لعمل لا يكون لحسابه الخاص"، في حين عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين و افراد اسرهم العمالة الأجنبية (الوافدة) " بأنه ذلك الشخص الذي سيزاول او يزاول نشاطاً ما مقابل اجر في دولة هو ليس من رعاياها" ، وهناك من اورد مفهوم العمالة الأجنبية في العراق على انه " الافراد الاجانب الذين دخلوا العراق بصورة نظامية و بتأشيرة دخول من احدى ممثلياته في الخارج او الذين دخلوا للعراق بطريقة غير نظامية لغرض العمل عبر منافذ البلد الجوية، البرية او البحرية"^١.

ثانياً: أسباب انتشار العمالة الاجنبية في العراق

يعود انتشار العمالة الأجنبية في العراق الى عدة اسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية يمكن تلخيصها بالاتي^٢:

١- انخفاض اجور العمالة الأجنبية: يعد تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق من اهم اسباب استقدامهم فضل عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة، لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات فلو كانت اجورهم عالية لتردد الكثير في استقدامهم وبخاصة في المهن التي يمكن ان نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات واقتصار الاستقدام على المهن والحرف الدقيقة التي يحتاجها البلد ولا يوجد من يشغلها.

٢- ضعف مهارة العمالة المحلية: ان عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني واندفاعهم الى الدراسة الاكاديمية طلباً للشهادة الجامعية للواجهة الاجتماعية من اهم اسباب الاعتماد على العمالة الاجنبية، فالشباب العراقي لا يتقبل أي عمل يعرض عليه، وهذا شجع على استيراد العمالة الأجنبية فالشباب ينظرون نظرة دونية لبعض الاعمال التي تمارسها العمالة الاجنبية الوافدة ويرفضون الالتحاق بالمهن و الاعمال اليدوية التي تتطلب مجهوداً جسمانياً ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية حتى وان اتت بعد فترة قد تطول، اذ لو كان التعليم التقني والتدريب المهني قادر على توفير الكفاءات البشرية المهنية والتقنية اللازمة بأعداد جيدة لخطط

^١ - سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة و تكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد ١٩، العدد ٣١، ٢٠٢٣، صص ١١٦-١١٧.

^٢ - رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب و الانعكاسات، مصدر سابق.

التنمية في البلد لما كان هناك حاجة لاستقدام اعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، لكن المشكلة تكمن في عزوف الشباب الطموح عن الالتحاق بالكليات والمعاهد التقنية و المهنية.

٣- خروج المرأة للعمل او الدراسة: بعد عام ٢٠٠٣ اصبحت المرأة اكثر طموحاً من ذي قبل فقد زادت رغبتها في تطوير نفسها فخرجت الى العمل او لاكمال دراستها الاولى او العليا او للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية عبر منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات ، كل هذا ادى الى الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية خصوصاً في جانبعاملات و المديرات المنزليات.

٤- التقليد والمحاكاة: ان ارتفاع المستوى المعاشي للأسرة العراقية وتحول اهتمامها من الاحتياجات الاساسية الى الاحتياجات الكمالية كل هذا ادى بها الى محاولة تقليد ومحاكاة الاخرين في دول الجوار وخاصة دول الخليج في اعتمادها على الخدم.

٥- ارتفاع مستوى دخل الفرد: كان متوسط دخل الفرد في عهد النظام السابق لا يتجاوز الـ ٣٠٠٠ دينار عراقي شهرياً (خلال مرحلة الحصار الاقتصادي)، اي ما يعادل دولارين ونص الدولار، اما بعد احداث عام ٢٠٠٣ فقد قفز متوسط دخل الفرد عما كان عليه سابقاً، ليصبح بذلك متوسط دخل الفرد العراقي واحداً من اعلى متوسطات الدخل في العالم، صاحب هذا الارتفاع تغييراً في العادات الاستهلاكية المعاشية للأسر العراقية، وهو ما تجلى من خلال تزايد الاعتماد على العاملات و المديرات المنزلية.

المبحث الثاني : العمالة الأجنبية و تأثيرها على سوق العمل العراقي

ان خطورة هذا الموضوع تكمن في ان ضخ مزيد من العاملين الاجانب في السوق العراقية في ظل وجود اعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل يمكن ان يزيد من معدلات البطالة ويدفع الشباب الى الهجرة او الانحراف والجنوح لممارسة الجريمة ، خاصة وان جرائم الخطف والمساومة اصبحت منتشرة بشكل واسع في السنوات الاخيرة ، وان ما يحدث من استمرار تدفق العمالة لاسيما من البنغاليين الى السوق العراقية وهم غالباً ما يعملون في مجالات ينفر منها الكثير من العراقيين او لم يعتادوا على ممارستها ويتقاضون اجوراً لا يقبل بها العمال المحليون، ما يجعل كثيراً من اصحاب العمل يضطرون الى الاستعانة بالعمال الأجانب للميزات التي يتمتعون بها ومنها الالتزام وعدم التمرد على قوانين العمل او المطالبة بأجور مرتفعة، ومن هنا تعزز ظاهرة العمالة الوافدة في العراق جملة من المشاكل ، اذ ان خطورة هذه الظاهرة في دخول

العمال الأجانب من شأنه ان يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية على المدى البعيد، ومن أجل فهم الموضوع بصورة اوسع سنتناوله من خلال:

المطلب الأول : حجم العمالة الأجنبية في العراق

شهد حجم العمالة الأجنبية في العراق تزايداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بسبب توسع النشاطات الاقتصادية، خاصة في قطاعي النفط و البناء، ما جعل من هذا الموضوع يحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين لاسيما المهتمين منهم بسوق العمل العربي و لفهم هذا الامر سيتم تناول المطلب من خلال النقطتين التاليتين:

اولاً: اعداد و توزيع العمالة الأجنبية في العراق

يعد موضوع العمالة الأجنبية من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين لاسيما للمهتمين بسوق العمل العربي، إذ أصبحت العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي بصورة عامة والعراق خاصة من الظواهر المقلقة التي تعاني منها تلك الدول، وكان لزيادة الايرادات النفطية عاملاً مشجعاً لجذب العمالة إلى تلك الدول، إذ استقبلت دول الخليج العربي لوحدها المئات من العمالة الوافدة وزجهم في مختلف المهن والأعمال.

وفيما يخص العراق فقد أصبح موضوع العمالة الوافدة محط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة المضطردة في أعداد العاملين الأجانب الوافدين إلى العراق واستحوذهم على بعض فرص العمل المتوافرة فيه لاسيما بعد عام ٢٠٠٣^١.

يشكل تزايد عدد العمالة الأجنبية غير المنظمة تحدياً للاقتصاد العراقي، إذ يؤدي إلى تزايد البطالة بين العمالة الوطنية وخروج مبالغ مالية شهرية كبيرة بالعملة الصعبة من البلاد، فضلاً عن استغلال التحويلات المالية الخاصة بالعمالة الأجنبية في استحداث وسائل تهريب جديدة للدولار، من قبل شبكات غسل الأموال، اذ تقدّر الأموال الخارجة من العراق كتحويلات مالية للعمال الأجانب بأكثر من ٨ مليارات دولار سنوياً، حسب تقديرات غير رسمية، فضلاً عن الرواتب العالية التي يتقاضاها معظم العاملين الأجانب في الشركات النفطية وغيرها من الشركات العاملة في العراق بشكل غير مبرر حسب تصريحات رسمية^٢.

١ - أحمد عباس عبدالله الدليمي، العمالة الوافدة و تأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و سبل معالجتها، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة ديالى.

٢ - أحمد عيد، فوزى العمالة الأجنبية في العراق: خسائر مليارات الدولارات، تاريخ النشر ١٩ يونيو ٢٠٢٣.

كما و يتجاوز حجم العمالة الأجنبية في العراق المليون عامل، أغلبهم يعملون بشكل غير قانوني، في حين يُقدَّر عدد العمال الأجانب المسجلين رسميًا بعقود بحوالي ٤٢ ألفاً فقط، تشتمل العمالة الأجنبية في العراق نسبة قليلة (حوالي ١٥٪) من ذوي المهارات العالية، بينما البقية (٨٥٪) تقتصر إلى المهارات المفيدة، مما يشكل ضغطاً على سوق العمل المحلي وزيادة في البطالة، التي تصل إلى حوالي ١٦٪ بين العراقيين، ويمكن القول بان العمالة الأجنبية تتركز في قطاعات معينة مثل النفط والبناء، مع تكاليف تحويلات مالية تُقدر بأكثر من ملياري دولار سنوياً، تُرسل إلى خارج العراق، هذا الوضع يدفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تنظيمية، مثل وضع قوانين لتحديد حاجة الشركات لهذه العمالة، مع تعزيز الرقابة على العمالة غير القانونية، و لفهم التوزيع العلي للعمالة بشكل اوسع نلاحظ ان العمالة الأجنبية تتركز بشكل رئيس في القطاعات الاتية وهي:

- ١- **النفط و الغاز:** اذ يمثل قطاع النفط هو الأكبر في توظيف العمالة الأجنبية، حيث تستقطب الشركات الكبرى خبراء ومهنيين متخصصين للعمل في مشاريع استخراج وإنتاج النفط، تعتمد هذه الشركات بشكل كبير على عمالة ماهرة من دول مثل الهند والفلبين وتركيا.
- ٢- **البناء والتشييد:** والمتمثلة بمشاريع البنية التحتية والإسكان التي تعتمد على عمالة أجنبية غير ماهرة بشكل كبير، خاصة من دول جنوب آسيا.
- ٣- **الخدمات:** والتي تتمثل بعمالة أجنبية تُوظَّف في الفنادق والمطاعم وخدمات النظافة، إضافة إلى القطاعات الاخرى مثل النقل و الخدمات اللوجستية.

ثانياً: اسباب تفضيل العمالة الأجنبية

تعود مسألة تفضيل العمالة الأجنبية في العراق إلى عدة أسباب رئيسية، منها^١:

١. **التكاليف الاقتصادية المنخفضة،** فالعمالة الأجنبية، خاصة من دول جنوب آسيا مثل الهند وبنغلاديش، تقبل العمل بأجور أقل بكثير من العمالة المحلية، وهذا يجعلها خياراً جذاباً للشركات، خاصة في القطاعات ذات الهامش الربحي المحدود مثل البناء والخدمات.

^١ - سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة و تكاليفها الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص ١٢٣-١٢٤.

٢. **نقص المهارات والخبرات المحلية**، اذ يعاني السوق العراقي من نقص في العمالة المحلية الماهرة في مجالات معينة، مثل الصناعات النفطية والهندسة والتكنولوجيا. العمالة الأجنبية تسهم في سد هذه الفجوة، خصوصاً في مشاريع النفط والبنية التحتية.

٣. **الإنتاجية العالية والالتزام**، العمالة الأجنبية غالباً ما تكون أكثر التزاماً بساعات العمل ولديها سمعة بالإنتاجية العالية، كما أنها أقل إضراباً عن العمل مقارنة بالعمالة المحلية، خاصة في القطاعات غير المنظمة.

٤. **الظروف الاقتصادية والسياسية**، حيث يعاني العراق من تحديات سياسية وأمنية أثرت على استقرار العمالة المحلية وتوفرها، فالشركات تلجأ إلى العمالة الأجنبية لضمان استمرارية المشاريع، خاصة تلك التي تديرها شركات دولية.

٥. **ضعف التنظيم المحلي**، ضعف الرقابة على سوق العمل وقلة القوانين التي تلزم الشركات بتوظيف العمالة المحلية جعل العمالة الأجنبية خياراً أسهل وأكثر مرونة.

٦. **حاجة الشركات الكبرى إلى خبرات متخصصة**، الشركات الدولية العاملة في العراق، خصوصاً في قطاع النفط، تفضل توظيف كوادر من بلدانها أو دول أخرى لديها خبرات مشابهة للعمل في مشاريع ضخمة ومعقدة تقنياً.

كل ما تقدم يؤدي لابرار مجموعة من التحديات الناتجة عن هذا التفضيل تتمثل بـ:

- زيادة معدلات البطالة بين العراقيين.
- خروج مبالغ مالية ضخمة من العراق عبر تحويلات العمالة الأجنبية.
- تفاقم التوترات الاجتماعية بسبب الفجوة بين العمالة المحلية والأجنبية.

ومن هنا، يتمثل الحل بتعزيز المهارات المحلية، تفعيل القوانين لتشجيع توظيف العراقيين، وتحسين ظروف العمل للحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

المطلب الثاني : أثر العمالة الأجنبية على العمالة المحلية

ان تأثير العمالة الاجنبية على العمالة المحلية مازال لهذا اليوم يعد موضوع حاداً للنقاش يتم تغذيته من خلال التوترات العرقية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، قد يكون هذا الاثر ايجابي او سلبي وذلك لتنوع العمالة الوافدة الى البلد المستضيف.

اولاً: الآثار الايجابية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية

يعد موضوع العمالة الاجنبية كما ذكرنا سابقاً موضوعاً حاداً للنقاش، غالباً ما يذكر الاثر السلبي لهذه الظاهرة وذلك لكونها احد اسباب تفاقم البطالة في العراق ، ومع ذلك لا يمكن اغفال

الاثار الايجابية لوجود العمالة الاجنبية التي من الممكن ان تسد الفجوات التي قد يعاني منها سوق العمل العراقي، الا ان هذه الفوائد لا يمكن ان تتحقق بشكل فعال الا من خلال تبني سياسات تضمن تخفيف الاثار السلبية المصاحبة للعمالة الاجنبية فمن دون هذه السياسات قد تتحول هذه الفوائد المحتملة الى تحديات تؤثر سلباً على فرص العراقيين في الحصول على وظائف مناسبة، ومن أهم الاثار الايجابية لوجود العمالة الاجنبية في سوق العمل العراقي هي:

١. **تحسين كفاءة العمل:** تحسين الاداء الوظيفي للعمالة المحلية من خلال دمجها بالمهارات والمعارف الجديدة التي يتحلى بها العمالة الاجنبية ذات الكفاءة

٢. **تبادل الخبرات:** ان التفاعل مابين العمالة الاجنبية والعمالة المحلية ضمن بيئة العمل يمكنهم من التعلم من بعضهم البعض وتبادل المهارات مثل اللغة، غالباً مايتحدث العمال الاجانب اللغة الانكليزية التي لا يتحدث بها العمال المحليين فان عملهم مع بعض يمكنهم من اكتساب لغة جديدة وبالتالي تحسين مهارات التواصل.¹

٣. **تعزيز ريادة الاعمال:** ان الاجور المتدنية التي يحصل عليها العمالة الاجنبية تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد وذلك لان حصولهم على اجور متدنية تساهم في انتاج بضائع باسعار مناسبة من خلال تقليل كلفة الانتاج، وكذلك يساهم في فتح المشاريع الصغيرة لان الايدي العاملة رخيصة.²

٤. **سد النقص الحاصل في بعض الوظائف:** ممارسة الاعمال التي يخجل المواطنون القيام بها في بعض الاحيان مثل التنظيف.

ثانياً: الاثار السلبية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية

على الرغم من بعض الفوائد التي قد تجلبها العمالة الاجنبية للاقتصاد ، الا ان تأثيرها السلبي على سوق العمل المحلي لا يمكن تجاهله، فقد ارتفع عدد العمال الاجانب في العراق الى اكثر من مليون عامل منذ عام ٢٠٠٣ معظم هؤلاء العمال هم من ذوي المهارات المنخفضة،

¹ Joko Purnomo, Sujoko, Agung Hartadi, Exploring the Impact of Foreign Labor on Local Employee Performance in Garment Companies to Support Economic Growth, International Journal of Economics Development Research, Volume 5(6), 2024. P: 5362-5361.

² Leqaa Shaker, Salam Abdul, Rahman A Shalan, Al Ibrahimi, Foreign Employment and its Impact on Human Resource Management for Supply Chains. International Journal of Supply Chain and Inventory Management. P: 519

الامر الذي ادى الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعمال العراقيين، وفي هذا القسم سيتم تسليط الضوء على الآثار السلبية للعمالة الاجنبية في العراق ومن اهمها:

١. مشاركة مواطنين الدولة في الخدمات العامة: ان توافد العمالة الاجنبية يؤدي الى زيادة الضغط على الانفاق العام وذلك من خلال تلقيهم مختلف الخدمات كالتعليم الحكومي و الخدمات الصحية .

٢. عدم رغبة الدولة في تطوير العمالة المحلية: توافد العمالة الاجنبية يؤدي الى عرقلة خطط وبرامج تأهيل وتوظيف العمالة المحلية وذلك لوجود كوادر جاهزة مدربة ورخيصة في نفس الوقت.^١

٣. عدم توازن الدخل: جزء من العمالة الاجنبية وخاصة العاملين في شركات النفط والمنظمات الدولية يتمتعون برواتب عالية جداً، على عكس العمالة المحلية الذين يتقاضون اجور وفقاً لرقم ادنى بالرغم من شغلهم نفس المنصب مما سيؤدي الى تحسين نوعية حياة العمالة الاجنبية في المجتمع وبذلك سيحصل تفاوت واثار اقتصادية سلبية في المجتمع.^٢

٤. التنافس على الاجور: ان استقدام الايدي العاملة ذات المهارات المنخفضة سيؤدي الى الارتفاع البطالة وذلك لانهم سيتلقون اجور منخفضة على عكس العمال المحليين الذين يرغبون في اجور تتساوى مع تعليمهم- ومهاراتهم فستقوم الشركات بتوظيفهم بدلاً من العمال المحليين.^٣

٥. عرقلة الارتقاء بالصناعة: ان وجود الايدي العاملة رخيصة الثمن تؤدي الى الاستغناء عن استخدام التكنولوجيا باهظة الثمن والاكتفاء بالايدي العاملة التي تتناسب مع رأس المال، وكذلك الاستغناء ان القيمة التي يمكن اضافتها عند استخدام العمال ذوي الكفاءة، مما يؤدي الى عدم تقدم الصناعة ومواكبة المجالات الحديثة.

¹ Ibid.

² Rahmatsyah, Risk Of The Use Of Foreign Worker, Legal Construction And Development In Comparative Study (The Role Of Indigenous And Global Community In Constructing National Law), Sultan Agung Islamic University. 2018. P:363.

³ Sri Wahyuni, Nasri Bachtiar, Elfindri, Endrizal Ridwan, Review of Literature on The Impact of Foreign Workers on Wages, EAI: innovating research, 2019. P: 7.

ان الاثر الايجابي لوجود العمالة الاجنبية على وضع ونفسية العمالة المحلية يتحقق فقط عندما تتكامل العلاقة مابين العمال الاجانب والمحليين، حيث سيكون هناك نقل للتكنولوجيا والمهارات وهذه العلاقة عادةً تحدث فقط في طبقة العمال ذوي المهارات العالية، اما العمال ذوي المهارات المنخفضة وهم الذين يشكلون اغلبية العمال الاجانب داخل العراق فعادةً يحدث الاستبدال، وهو استبدال العمالة المحلية بهذه العمالة، لذلك نستنتج ان الاثر الايجابي ممكن ان يتحقق لكن بصورة قليلة جداً مقارنةً بالاثار السلبية الذي تفرضه العمالة الاجنبية في العراق.

المبحث الثالث : استراتيجيات معالجة البطالة و تقليل تأثير العمالة الأجنبية

من خلال ما تقدم سابقاً، ان وجود اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية كان احد الاسباب الرئيسية التي ادت الى تفاقم البطالة في العراق، فعلى الرغم من وجود اعداد كبيرة من المواطنين الذين يبحثون عن عمل تزايدت اعداد العمالة الوافدة لتتغلغل الوظائف مما ادى الى تفاقم الاثر السلبى لوجود هذه العمالة بالرغم من الاثار الايجابية التي من الممكن ان تحققها هذه العمالة، ففي هذا المبحث سنتناول بعض الاستراتيجيات لصناع السياسات العامة لتقليل البطالة ولتقليل اثر العمالة الاجنبية والاستفادة منها.

المطلب الأول : استراتيجيات تقليل اثر البطالة

في صدارة المشكلات التي يعاني منها العراق بسبب العمالة الأجنبية هي البطالة كما ناقش هذا البحث، والتي تتفاقم بشكل خاص بين الشباب، اذ ان نقص فرص العمل يؤدي الى استمرارية الفقر واليأس، مما يضعف التماسك الاجتماعي ويعرقل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وما يزيد من تعقيد هذه التحديات توافد الايدي العاملة الرخيصة غير الكفوءة والتي لا ترقى الى مستوى العمالة الماهرة، مما جعل من الصعب على الشباب العراقيين تأمين وظائف مستدامة، لكن من خلال اتباع استراتيجيات معينة يمكن للحكومة ان تخفف او تحد من شدة هذه الظاهرة، ومن اهم هذه الاستراتيجيات هي:

- **تحسين بيئة وظروف العمل:** ان العامل يقضي معظم ساعاته في العمل لذلك فان توفير بيئة عمل ايجابية ستمكنه من رفع انتاجيته واستمراره في هذا العمل لفترة اطول وتقلل من امكانية اقدمه على الاستقالة او البحث عن عمل جديد، وتتمثل هكذا بيئة صحية بوجود الاجور

العادلة، ساعات العمل المتكافئة، ووجود الفرص التي يمكن ان تنمي من مهارات الموظفين.

- **وضع ادوات لادارة الطلب:** لا بد من ان تسعى الحكومة نحو وضع قواعد فيما يتعلق باستقدام الايدي العاملة تتوافق و احتياج سوق العمل و من خلال خطة مدروسة، تعتمد هذه القواعد على ما يحتاجه السوق من مهارات ونوعية العمالة، مع ضرورة التركيز على تحفيز الطلب الاجمالي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على العمالة.
- **الدعم المالي للصناعات:** و هو ما يمكن ان يتحقق من خلال تخصيص اموال لدعم الشركات والمصانع لتبني التكنولوجيا بدلاً من الطرق التقليدية في الانتاج.¹
- **زيادة الموارد البشرية ومهاراتها:** اذ لا بد من ان تسعى الحكومة بالتركيز على وضع سياسات خاصة بتحسين العرض وذلك لتحسين كفاءة و انتاجية سوق العمل وزيادة المعروض من العمالة وذلك من خلال التعليم أو التدريب أو الابتكار أو البنية التحتية، على سبيل المثال، يمكن للحكومة دعم التعليم والتدريب المهني والبحث والتطوير أو النقل العام لتعزيز قابلية العمال للتوظيف والتنقل.
- **دعم وانشاء البرامج التطوعية:** ينصدم الشباب عند التقديم الى الوظائف بشرط الخبرة الذين لا يستطيعون تحقيقه لكونهم حديثي التخرج لذلك على الحكومة دعم وتمويل برامج العمل الطوعية وهي ان يتعين الشاب لمدة 6 اشهر او اقل بدون اجور او باجر منخفض عند التخرج او اثناء الدراسة وذلك لتنمية الخبرات لدى الجيل الشاب وتسمى هذه العملية بالتدريب الداخلي "internship" حيث تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بربط المتطوعين باصحاب العمل المضيفين، فقد اخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بهذه الاستراتيجية في مناطق ودول مختلفة حول العالم، واستنتج من التجربة ان المشاركين في البرنامج كانت لديهم فرصة اكبر للعمل من الذين لم يشتركوا بعد عام واحد من البرنامج.²
- **الاعفاء الضريبي المستهدف:** تقديم اعفاءات ضريبية للشركات التي تخلق فرص عمل للعراقيين خاصة في المناطق المرتفعة البطالة.

¹ Artem Borodin, Top Strategies for Reducing Unemployment and Improving Working Conditions, standuply Journal, 17-7-2023.

² Ang Jian Wei, Athreya Murugasu, Chai Yi Wei, Low-Skilled Foreign Workers Distortions to the Economy, Bank Negara Malaysia, (2018) P:6-8.

³ UN support to employment and unemployment mitigation in Macedonia (2007-2009) P:20.

- تعزيز الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم لخلق فرص العمل وزيادة الانتاجية.¹
- وأخيراً، ضرورة الاهتمام بتعزيز القطاع الخاص: الذي يلعب دوراً محورياً في خلق فرص العمل و تعزيز النمو الاقتصادي للبلد، من خلال ما يوفره من جذب الاستثمارات الخارجية التي ستؤدي بدورها الى انشاء مصانع و مؤسسات داخل البلد ما يساعد على امتصاص البطالة من بين الشباب البلد المتعلم منهم بالذات، و يقابله احد اهم النتائج المتمثلة بتقليل الضغط على القطاع العام و هو ما يسعى له كل شاب عراقي خوفاً من العمل بالقطاعات الخاصة لضمان امهه التقاعدي مستقبلاً.

المطلب الثاني : استراتيجيات تقليل اثر العمالة الاجنبية

ان الاعتماد المفرط على القوى العاملة الاجنبية في بعض القطاعات اسفر عن اثار سلبية متعددة, مثل قلة فرص العمل للمواطنين المحليين, انخفاض الانتاجية , و ما رافقه من مشكلات اجتماعية, و بالاضافة الى ذلك, فان الوجود غير المنظم للعمال الاجانب في البلاد قد اضعف هيكل الاجور حيث ان العديد منهم مستعدين للعمل في ظروف قاسية مقابل اجور منخفضة, وهذا يعني أن وجودهم لا يهدد سوق العمل المحلي فحسب, بل يضاعف أيضاً قوة التفاوض للعمال المحليين, ولتقليل من هذا الاثر السلبي لوجود العمالة الاجنبية يقترح في هذا القسم من البحث بعض الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها من قبل الحكومة:

- تطوير الكوادر المحلية عن طريق الاشراف الحكومي: لابد من ان تسعى الحكومة المحلية بالتركيز على تعظيم دورها في الاشراف على الشركات التي توظف العمالة الاجنبية المهنية ذات الكفاءة واستخدام استراتيجية نقل الخبرات وذلك باستخدام العمالة الاجنبية لتعليم ونقل الخبرات الى العمالة المحلية، حيث سيؤدي الاشراف الحكومي الى اجبار الشركات التي توظف عمال اجانب الى تنفيذ القواعد وتطوير الموارد البشرية المحلية لديها.²

- تحديد دور العمالة منخفضة المهنة: لابد من ان يكون للحكومة دور واضح في تحديد الحاجة الى العمال الاجانب وذلك من خلال انشاء جداول زمنية محددة, توضح فيها الاماكن التي تشتد الحاجة الى العمالة الاجنبية فيها والطريقة التي يمكن اشراكهم بها لدعم الانتاجية

¹ ALI SINDI, UNEMPLOYMENT AND INFLATION IN IRAQ, OTS CANADIAN JOURNAL, 2024. P: 146.

²Op.cit, Risk Of The Use Of Foreign Worker, Legal Construction And Development In Comparative Study (The Role Of Indigenous And Global Community In Constructing National Law),367.

والارتقاء بالصناعة, دون ان يعني ذلك التخلي عن العمالة الوطنية, بل يمكن ان يتم استغلال العمالة الاجنبية الكفوءة التي استقدمت لعلاج مشكلة معينة في تقديم التدريب للعمالة الوطنية ما سيسمح بإمكانية انتفاء الحاجة لهم بالمستقبل.

• **تنظيم وتقنين عمل الاجانب:** وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال:

- تضيق الفجوة في الاجر بين العمال الاجانب والعمال المحليين.
- تحديد ساعات العمل بالنسبة للعمال الاجانب, لان العمال الاجانب يعملون لساعات اطول من العمال المحليين ولا يتمتعون بالمزايا القانونية التي يتمتع بها العمال المحليين من ما يزيد من جاذبيتهم لدى اصحاب العمل, فعلا رغم من ان قانون العمل العراقي قد حدد ساعات العمل ب ٨ ساعات فقط في المادة ٦٧ التي اشارت نصاً "لا تزيد ساعات العمل اليومية عن (٨) ساعات في اليوم او (٤٨) ساعة في الاسبوع مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها بالقانون" الا انه فصلها في فصل مختلف عن فصل تنظيم عمل الاجانب مما من الممكن ان يؤدي الى حجة لعدم الالتزام به.

- فرض ضرائب اعلى على اصحاب العمل الذين يوظفون العمال الاجانب بنسبة اكبر من العمال العراقيين

- تقنين عمل الاجانب, وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال تحديد نسبة العمال الاجانب الذي يسمح بها داخل اماكن العمل مثلاً ٧٠٪ من العمال يجب ان يكونوا محليين ٣٠٪ فقط من الاجانب.^١

• **تعديل قانون العمل العراقي:** ان قانون العمل العراقي حصر في الفصل الخامس عمل الاجانب داخل البلد في ستة مواد فقط فقد نص في المادة ٣٠ والمادة ٣١ على ضرورة حصول العامل الاجنبي على اجازة العمل قبل البدء بالعمل ونظم في المادة ٣٢ و ٣٣ الامور المادية للعامل في حالة فسخ العقد او وفاة العامل, دون ذكر شيء عن الاجور اليومية التي حددها في فصل منفصل اما المواد الاخرى فاحتوت بعض الامور التنظيمية والخاصة باستقدام العمالة الاجنبية.^٢

¹ Low-Skilled Foreign Workers Distortions to the Economy, Op.cit, pp, 6-8.

^٢ جريدة الوقائع العراقية, قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥, العدد ٤٨٣٦ في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٥.

• مراقبة شركات تشغيل واستقدام العمالة الوافدة: ان زيادة العمالة الوافدة وتضاعف حجمها يتطلب زيادة المراقبة على شركات الاستقدام وذلك للحد من مخالفة قوانين العمل والاقامة وبالتالي الحد من تضاعف حجم العمالة وتقليل المخاطر الامنية الناتجة عنها.¹ ختاماً، ينبغي أن يكون تنفيذ السياسات والتغييرات تدريجياً والأهم من ذلك، يجب تنفيذ السياسات على كل جبهة بالتزامن مع المبادرات الحكومية الأخرى، سواء كانت تنمية المواهب، أو إصلاحات سوق العمل، أو تعزيز هيكل الحوافز الحالي.

الخاتمة:

مع ارتفاع مستويات البطالة في العراق بمختلف انواعها توافدت الى العراق القوة العمالية الاجنبية التي تزامنت مع مواطنين البلد العاطلين عن العمل مما ادى الى زيادة التحديات امام الاقتصاد العراقي، فقد كشفت هذه الدراسة العلاقة مابين البطالة ووجود العمالة الاجنبية في العراق، فقد عرفت الدراسة البطالة بانها عدد الاشخاص القادرين على العمل لكنهم لا يمارسوه وقد يكونوا من الباحثين عنه ممن عملوا سابقاً او لم يعملوا ابداً وهم يمتلكون المهارات والقدرات اللازمة للعمل، في هذا الاطار شكلت العمالة الاجنبية فرصة لاصحاب المشاريع الصغيرة والشركات الكبيرة وذلك لانها تمتعت بمزايا متعددة منها انخفاض الاجور وهو السبب الاهم الذي يجعل صاحب العمل يقوم بتوظيف الاجنبي بدلاً من العامل المحلي فضلاً عن رغبة المجتمع العراقي بالشعور بالرفاهية خاصة وان الوضع الاقتصادي للفرد العراقي ارتفع بنسبة كبيرة بعد عام ٢٠٠٣، الا اننا لا يمكن ان ننكر من كون العمالة الاجنبية ضمت نسبة كبيرة من العمال ذوي المهارة المنخفضة وليسوا ممن يملكون مهارات عالية فقد شكل ذوي المهارة المنخفضة ما يقارب ٨٥٪ من العمالة الاجنبية بينما يشكل اصحاب المهارة ١٥٪ فقط في العراق، الامر الذي ادى الى تلاشي الاثر الايجابي الذي من الممكن ان تقدمه هذه العمالة للبلد وللعمال المحليين واصبحت تتمثل بالنقمة التي تنافس مواطنين البلد في عملهم.

واخيراً، تعد العمالة الأجنبية عاملاً مزدوج التأثير على سوق العمل؛ فمن ناحية، قد تسهم في تلبية احتياجات القطاعات التي تعاني من نقص في المهارات، ومن ناحية أخرى، قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين إذا لم تكن هناك سياسات تنظيمية واضحة، اذ يؤدي

¹ كاظم عبد جاسم الزبيدي، الاطر القانونية لعمل الاجنبي في القانون العراقي، مجلس القضاء الاعلى: اعلام القضاء، ٢٨-٢٠٢٤-٧.

الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية إلى تقليل الفرص المتاحة للكوادر المحلية، مما يخلق تحديات اقتصادية واجتماعية لذلك، من المهم أن تتبنى الحكومات استراتيجيات متوازنة تضمن الاستفادة من العمالة الأجنبية دون الإضرار بفرص العمل للمواطنين، من خلال تعزيز برامج التدريب والتوطين وتحفيز القطاع الخاص على تشغيل القوى العاملة المحلية، و هو ما تم اقتراحه من خلال هذه الدراسة المقترضة حول الموضوع و التي يمكن ان يتبعها صانعي القرار لاحتواء البطالة وتخفيف اثر العمالة الاجنبية في العراق والاستفادة منها دون تأثير على مواطنيها، ويؤكد هذا التحليل الشامل الحاجة إلى اتباع نهج دقيق لإدارة العمالة الأجنبية في العراق، من خلال تنفيذ التوصيات المقترحة، يمكن لصانعي السياسات العمل على إنشاء سوق عمل أكثر توازناً يدعم النمو الاقتصادي مع إعطاء الأولوية للفرص المتاحة للقوى العاملة المحلية، كما ينبغي مواصلة البحوث المستقبلية لرصد الديناميات المتطورة للعمالة الأجنبية في العراق وتقييم فعالية الاستراتيجيات المنفذة.

المصادر:

المصادر باللغة العربية

أولاً: المجلات و الجرائد

- ١- مي حمودي عبدالله الشمري، واقع و أسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و سبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣.
- ٢- رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب و الانعكاسات، مجلة الريادة للمال و الاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، المجلد الخامس، العدد ٣، ٢٠٢٤.
- ٣- سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة و تكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد ١٩، العدد ٣١، ٢٠٢٣.

ثانياً: مواقع الأنترنت

- ١- كتاب الميزان، العمالة الأجنبية و دورها في اخراج الدولار من العراق، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٨/٢٣، تاريخ الأخذ ٢٠٢٤/١١/١٣، متوفر من خلال الرابط ادناه:

<https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/230820241>

٢- علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الآثار و التحديات و الاجراءات الوقائية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، تاريخ الأخذ ٢٠٢٤/١١/١٥، متوفر من خلال الرابط ادناه:

https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

٣- مشكلة البطالة، ٢٠٢٠، تاريخ الأخذ ٢٠٢٠/١١/٢٠، متوفر من خلال الرابط ادناه: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_06_02!12_58_41_PM.pdf

٤- راوية محسوب النبي، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية: دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٩١، تاريخ الأخذ ٢٠٢٤/١١/٢٥، متوفر من خلال الرابط ادناه:

https://jfnile.journals.ekb.eg/article_87953_b80c0b7b196641c5b410f3b20989a12e.pdf

٥- عدنان عبدالأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣: واقعها اسبابها و اثارها و الخيارات السياسية، مركز البيان للدراسات و التخطيط، ٢٠١٤، تاريخ الأخذ ٢٠٢٤/١١/٢٦، متوفر من خلال الرابط ادناه:

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/08/764er2.pdf>

٦- وليد ناجي الحياي، دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادارة و الاقتصاد، تاريخ الأخذ، ٢٠٢٤/١١/٢٧، ص ١٢، متوفر من خلال الرابط ادناه:

<file:///C:/Users/hf/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9.pdf>

٧- محمود حسن والي، العمالة الأجنبية و مهدداتها الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٨/١٨، تاريخ الأخذ ٢٠٢٤/١١/٢٨، متوفر من خلال الرابط ادناه:

<https://www.alnahrain.iq/post/1161>

٨- أحمد عباس عبدالله الدليمي، العمالة الوافدة و تأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و سبل معالجتها، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة ديالى، متوفر من خلال الرابط ادناه:

<https://uofbejar.net/index.php/new/article/view/78>

٩- أحمد عيد، فوضى العمالة الأجنبية في العراق: خسائر مليارات الدولارات، تاريخ النشر ١٩ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الأخذ ٢٠٢٤/١١/١٣، متوفر من خلال الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D9%81%D9%88%D8%B6%D9>

[%89-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A](#)

[%D8%A9-%D9%81%D9%8A-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-](#)

[%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-](#)

[%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7](#)

[%D8%AA-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%](#)

[D8%A7%D8%AA](#)

المصادر باللغة الانكليزية

اولاً: المجالات و الجرائد

1- Joko Purnomo, Sujoko, Agung Hartadi, Exploring the Impact of Foreign Labor on Local Employee Performance in Garment

Companies to Support Economic Growth, International Journal of Economics Development Research.

- 2- Leqaa Shaker, Salam Abdul, Rahman A Shalan, Al Ibrahimi, Foreign Employment and its Impact on Human Resource Management for Supply Chains. International Journal of Supply Chain and Inventory Management.
- 3- Rahmatsyah, Risk Of The Use Of Foreign Worker, Legal Construction And Development In Comparative Study (The Role Of Indigenous And Global Community In Constructing National Law), Sultan Agung Islamic University.
- 4- Sri Wahyuni, Nasri Bachtiar, Elfindri, Endrizal Ridwan, Review of Literature on The Impact of Foreign Workers on Wages, EAI: innovating research,

ثانياً: مواقع الانترنت

- 1- Artem Borodin, Top Strategies for Reducing Unemployment and Improving Working Conditions, standuply Journal
<https://standuply.com/blog/top-strategies-for-reducing-unemployment-and-improving-working-conditions/>
- 2- UN support to employment and unemployment mitigation in Macedonia (2007-2009)
<https://erc.undp.org/evaluation/documents/download/2367>